

مسودة بيان سلطنة عمان تحت البند 12 (ب)
تقرير عن المساعدة المقدمة من الاونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
19 سبتمبر 2017م

شكراً سعادة الرئيس
معالي عبير عودة الموقرة
أصحاب السعادة السفراء الكرام
الزميلات والزملاء الكرام،،،

بداية نود أن نرحب بمعالي عبير عودة وزيرة الإقتصاد الوطني في دولة فلسطين والوفد المرافق لمعاليها، ونضم صوتنا إلى بيان مصر بالنيابة عن المجموعة العربية، و بيان تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وبيان باكستان بالنيابة عن المجموعة الآسيوية. ونتقدم بالشكر والتقدير للدكتور محمود الخفيف على إستعراضه تقرير المساعدة المقدمة من الاونكتاد إلى الشعب الفلسطيني " التطورات التي شهدها إقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ". ونشكر كل من ساهم في إعداد هذا التقرير المهم، وذلك رغم الصعوبات التي يواجهها معدو التقرير في تجميع المعلومات.

سعادة الرئيس،،،
إن مشاركة معالي الوزيرة في هذا الإجتماع إن دل على شيء فإنه يدل على جدية موضوع نقاشنا اليوم وخطورة الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية بعد خمسين عاما من الإحتلال. وقد يكون إستخدام كلمة "التطورات" ليس في مكانه الصحيح في هذا التقرير لأن ما تشهده الأراضي الفلسطينية هو تراجع في كل معايير التنمية.

سعادة الرئيس،،،
يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين من الإحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وهو أطول إحتلال عرفه التاريخ الحديث، ويشير تقرير

الاونكتاد إلى أن الأراضي الفلسطينية شهدت خلاله تراجع التنمية وكبح الإمكانيات البشرية وإنكار الحق في التنمية - وهو حق أساسي من حقوق الإنسان - وعدم قدرة الإقتصاد على إستخدام ثلث قواه العاملة، وإرتفاعا بالغا لمعدل البطالة بين النساء والشباب، وتدهور الأوضاع الإنسانية وإستمرار التدابير التقييدية المفروضة في ظل الإحتلال، و سرّعت إسرائيل في توسيع المستوطنات في إنتهاك واضح لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ .

سعادة الرئيس ،،

لقد دأب الاونكتاد على مدى السنوات الماضية على إعداد تقريره السنوي الذي يوثق معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، ولقد أشرنا العام الماضي عندما تم إستعراض تقرير المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني إلى زيادة قتامة التقارير السنوية للأونكتاد وإلى إستمرار الوضع الخطير والمأساوي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني على ما هو عليه كل عام. وإذا إستمر الوضع المأساوي لعام آخر بعد استعراض تقرير هذا العام فإن ذلك سيؤثر على سمعة ومصداقية الأونكتاد وأعضائه على جدية العمل لإيجاد حل لمعاناة الشعب الوحيد في العالم الذي مازال يعيش تحت الإحتلال ، و ذلك في وقت تعاني منه المنظمات الدولية والنظام الدولي المتعدد الأطراف من أزمة ثقة .

وها نحن مرة بعد الأخرى نطالب الأونكتاد وأعضاءه بالعمل بشعار مؤتمر الاونكتاد الرابع عشر "من القرار إلى الفعل"، وعلى المجتمع الدولي أن يفي بمسئوليته وإلتزاماته بدعم الشعب الفلسطيني لأن ما يدعو إلى القلق هو تناقص الدعم المقدم من الجهات المانحة بنسبة 38% خلال الفترة من 2014- 2016 م ، ويتوقع أن ينخفض هذا الدعم كذلك حسب تقرير الاونكتاد بنسبة 13% هذا العام، ويعود أحد أسباب ضعف إلتزام الجهات المانحة إلى أن الإحتلال حال دون تحول المعونة إلى مكاسب إنمائية، فقد أعطيت الأولوية للتعامل مع الأضرار الطارئة وعمليات التدخل الإنساني ودعم الميزانية على حساب التنمية. وعليه فإن الإحتلال قوض فعالية السياسات الإنمائية الاعتيادية التقليدية ووضع الإقتصاد الفلسطيني على مسار نمو مشوّه فريد من نوعه. وهذا خلق إقتصاداً يعتمد على المساعدات بدل الإعتقاد على الذات. ومن هذا المنبر نأمل من الجهات المانحة أن تدعم الخطة التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية للسياسة العامة الوطنية للفترة من 2017 إلى 2022 م والتي حددت أهداف ذات الأولوية في قطاعات مختلفة

مثل الموارد الزراعية والمائية، والطاقة المتجددة، والسياحة، و مقالع الحجارة، وتيسير التجارة والنقل العام بما في ذلك السكك الحديدية، وإنشاء مطار في الضفة الغربية وميناء تجاري في غزة. وهذه الخطة الطموحة تأتي ضمن خطط السلطة الوطنية الفلسطينية لإرساء الأسس لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة .

سعادة الرئيس ،،،

إن المعاناة المأساوية للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تكون عبارة عن مجرد أوضاع يتم حصرها سنويا بدون أي فعل حقيقي لمعالجتها، وعلى دولة الاحتلال مسؤولية ضمان حياة كريمة و الحق في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الفلسطيني . ولقد أشرنا العام الماضي إلى ما ذكره التقرير من الأوضاع التي يعاني منها الشعب الفلسطيني من جميع فئاته الأطفال والشباب والمرأة و كبار السن، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نذكر بعض مما جاء في تقرير هذا العام من الأوضاع المأساوية التي لا يمكن لأي شخص موجود في هذه القاعة أن يعيش تحت هذه الظروف السيئة وهي :

١. إستمرار تراجع التنمية في غزة على نحو لا هوادة فيه، ومنذ عقد اتفاقات أوسلو في عام 1995م تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 23% .

٢. إنخفاض نشاط القطاعين الصناعي والزراعي وهذا يؤدي إلى خنق التقدم الإقتصادي والتكنولوجي ويخلفان الإقتصاد الفلسطيني في مركز متأخر جدا من سلسلة الإمدادات العالمية. وتضيف القيود التي تفرضها إسرائيل على إستيراد الأسمدة المناسبة ٦,٢٨ ٪ إلى التكاليف التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون وتتنقص إنتاجية الأرض بمقدار الثلث، هذا بالإضافة إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات المدعومة القادمة من إسرائيل و المستوطنات .

٣. الإفتقار إلى عملة وطنية والإعتماد الفلسطيني على الشيكال الإسرائيلي الجديد، ونتيجة للسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف التي تنتهجها إسرائيل أدى هذا إلى إضعاف القدرة التنافسية الدولية للإقتصاد الفلسطيني الضعيفة أصلا .

٤. المعاناة المستمرة لسكان غزة من إمتداد العقاب الجماعي لأكثر من عشر سنوات من خلال عمليات الحصار البرية و البحرية والجوية، ولا يتاح للمنتجين في غزة الوصول الى 35% من الأرض الزراعية و 85% من مياه صيد السمك في غزة، بالإضافة إنعدام الأمن الغذائي، وعدم توفر الكهرباء لمدة 20 ساعة يوميا في أوائل 2017م ، ولم يدفع سوى 51% من مبلغ 3.5 مليارات دولار المتعهد لغزة في مؤتمر القاهرة المعني بـ فلسطين .

٥. صعوبة تحقيق الإستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل .

٦. إستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدون شرعية قانونية وفي إنتهاك صارخ للقانون الدولي وقرار مجلس الأمن 2334 وهي تشكل عقبة كبرى أمام حل الدولتين وإحلال السلام العادل والشامل. ففي عام 2016م كان توسيع المستوطنات وبناء الوحدات السكنية أعلى بنسبة 40% منه في عام 2015م. و زاد معدل نمو سكان المستوطنات على معدل نمو السكان الفلسطينيين، وزاد سكان المستوطنات بأكثر من الضعف منذ اتفاقات أوسلو في عامي 1993 و 1995 م . وفي المقابل فإن هدم بيوت الفلسطينيين في عام 2016م زاد أكثر من أي عام آخر حيث تم هدم 1094 بناء فلسطينيا في أنحاء الضفة الغربية مما أدى إلى تشريد أكثر من 1600 فلسطيني نصفهم من الأطفال، و زاد هدم أبنية المساعدة الإنسانية الممولة من الجهات المانحة في عام 2016م، إذ تم هدم 292 بناء أو الإستيلاء عليها. وإضافة إلى ذلك يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من أشكال عديدة من العنف على يد المستوطنين ومضايقتهم والإعتداء عليهم وإلحاق الضرر بممتلكاتهم.

٧. قيام المستوطنين في عام 2016م بتخريب أو إقتلاع أكثر من 1500 شجرة زيتون فلسطينية .

٨. فرض قيود صارمة على حرية تنقل ووصول الفلسطينيين بالقرب من المستوطنات، ففي نهاية 2016م كانت هناك 572 عقبة أمام التنقل في الضفة الغربية .

٩. التدابير التقييدية المفروضة من قبل إسرائيل جعلت معدل مشاركة المرأة في العمل الأدنى ومعدلات البطالة لدى المرأة أعلى معدل في العالم، و تمثل نسبة بطالة المرأة في غزة نسبة 85% ، ومعدل البطالة مرتفع للغاية لدى الشباب من الفئة العمرية 15-29 سنة . في عام 2016م بلغ معدل البطالة لدى الشباب في الضفة الغربية 27% ، وفي غزة 56% ، إضافة إلى أن 38% من الشباب المستخدمين يعملون في إسرائيل في القطاع غير الرسمي دون حق الضمان الإجتماعي والتأمين الطبي و يفقدون إلى الفوائد والحماية اللذين يوفرهما العمل الرسمي .

سعادة الرئيس ،،،

كنا قد اقترحنا العام الماضي أن يسلم تقرير الاونكتاد لهذا العام الضوء على التحديات التي تواجهها الفئات الضعيفة من المجتمع الفلسطيني مثل المرأة و الشباب. و نشكر في هذا الإطار القائمين على إعداد تقرير هذا العام على تسليط الضوء على معاناة الشباب والمرأة الفلسطينية، ونأمل من الجهات المانحة الأخذ بعين الاعتبار هذه الفئات عند تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ، كما كنا قد اقترحنا تقييم قدرة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الفلسطينية على استخدام التجارة الالكترونية لتحسين ظروفها في أداء الأعمال التجارية، ونأمل أن يتم إجراء هذا التقييم في تقرير العام القادم. و تتماشى هذه الطلبات مع أجندة الاونكتاد الحالية التي تركز على القضايا الجنسانية و التجارة الالكترونية .

قبل الختام نود أن نؤكد على ما جاء في توصيات التقرير، آمليين أن يتم العمل بها، وهي على سبيل المثال و ليس الحصر :

١. ضرورة وضع إطار منهجي وقائم على الأدلة وشامل ومستدام داخل منظومة الأمم المتحدة لتقدير التكاليف الإقتصادية للإحتلال بوصف ذلك خطوة أساسية في التصدي لأضراره وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٢. الحاجة إلى إنشاء آلية ثنائية تتقاسم بموجبها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية جميع البيانات التجارية الفلسطينية في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف ويمكن التحقق منها، ولا ينبغي أن تقتصر الآلية على وضع حد لتسرب الموارد المالية الفلسطينية

بل ينبغي أيضا أن تعالج الخسائر المالية الفلسطينية المتركمة التي يعود تاريخها إلى إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 م .

٣. إزالة إسرائيل مصفوفة عمليات الرقابة المتعددة المستويات التي خنقت الإقتصاد الفلسطيني وفرّغت القاعدة الإنتاجية وأضرت بمناخ الإستثمار و قضت على القدرة التنافسية الفلسطينية.

٤. الحاجة إلى تجديد النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) بغية الارتقاء بقدرة الجمارك لتعزيز قدرات السلطة الفلسطينية على الإدارة المالية العامة في إطار السعي لتحقيق الإستدامة المالية .

٥. زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة للمحافظة على المكاسب التي حققتها السلطة الفلسطينية .

٦. تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة 20/69 و 12/70 و 20/71 والتي تطلب فيها الجمعية العامة من الاونكتاد تقييم التكاليف الاقتصادية للإحتلال الإسرائيلي بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وتقديم تقرير بذلك. وتنفيذ الفقرة 55 (دد) من نيروبي مافيكيانو .

في الختام نؤكد على دعمنا الكامل لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته .

شكراً سعادة الرئيس